

فتح الباري شرح صحيح البخاري

بنت يزيد ويجمع بينهما بأنها كانا دينارين وشرطاً فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران الغاه أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباعته الأصل ومن قال ديناران فباعته ما بقي من الدين والأول أليق ووقع عند بن ماجه من حديث أبي قتادة ثمانية عشر درهما وهذا دون دينارين وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري درهمين ويجمع أن ثبت بالتعدد قوله فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه وفي رواية بن ماجه من حديث أبي قتادة نفسه فقال أبو قتادة وأنا تكفل به زاد الحاكم في حديث جابر فقال هما عليك وفي مالك والميت منهما بريء قال نعم صلى عليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لقي أبا قتادة يقول ما صنعت الديناران حتى كان آخر ذلك أن قال قد قضيتهما يا رسول الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد وقعت هذه القصة مرة أخرى فروى الدارقطني من حديث علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بجنائز لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فإن قيل عليه دين كف وأن قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجنائز فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا ديناران فعدل عنه فقال عليهما علي يا رسول الله وهو بريء منهما صلى عليه ثم قال لعلي جزاك الله خيراً وفك الله رهانك الحديث قال بن بطال ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة ولا رجوع له في مال الميت وعن مالك له أن يرجع أن قال إنما ضمننا لأرجع فإذا لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له وعن أبي حنيفة أن ترك الميت وفاء جاز الضمان بقدر ما ترك وأن لم يترك وفاء لم يصح ذلك وهذا الحديث حجة للجمهور وفي هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر الدين وأنه لا ينبغي تحمله إلا من ضرورة وسيأتي الكلام على الحكمة في تركه صلى الله عليه وسلم الصلاة على من عليه دين في أول الأمر عند الكلام على حديث أبي هريرة بعد أربعة أبواب أن شاء الله تعالى وفي الحديث وجوب الصلاة على الجنائز وقد تقدم البحث في ذلك في موضعه بسم الله الرحمن الرحيم